

وزارة العدل

القرار

بصفتها: الجزائية

رقم القضية: ٢٠١٥/٥٨٥

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمود العبابنة .

وعضوية القضاة السادة

باسل أبو عنزة ، ياسين العبدالات ، د. محمد الطراونة ، حسين السكران .

المميز : مساعد رئيس النيابة العامة .

المميز ضده

بتاريخ ٢٠١٥/٣/٣ تقدم المميز بهذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن
محكمة الجنايات الكبرى في القضية رقم (٢٠١٥/١٣١) تاريخ ٢٠١٥/٢/٤
والمتضمن تعديل وصف التهمة المسندة للمميز ضده من جنائية هناك العرض بحدود
المادة (٢٩٩) من قانون العقوبات إلى جنحة المداعبة المنافية للحياة بحدود المادة
(٣٠٥/أ) من قانون العقوبات والحكم عليه بالحبس لمدة سنة واحدة والرسوم
محسوبة له مدة التوقيف .

طالباً بقبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المميز للسببين التاليين :

١. أخطأت محكمة الجنايات الكبرى عندما قضت بتعديل وصف التهمة المسندة
للمميز ضده من جنائية هناك العرض بحدود المادة (٢٩٩) من قانون
العقوبات إلى جنحة المداعبة المنافية للحياة بحدود المادة (٣٠٥/أ) من
القانون ذاته وعدم الأخذ ببيانات النيابة العامة .

٢. القرار المميز يشوبه الخطأ في التطبيق القانوني وفساد في الاستدلال وواقع في غير محله .

القرار

بالتدقيق والمداولة نجد إن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى كانت قد أحالت المتهم :

إلى محكمة الجنايات الكبرى لمحاكمته عن جرم : جناية هتك العرض بحدود المادة (٢٩٩) من قانون العقوبات .

نظرت محكمة الجنايات الكبرى الدعوى وبعد استكمال إجراءات التقاضي أصدرت حكماً برقم (٢٠١٥/١٣١) تاريخ ٢٠١٥/٢/٤ توصلت فيه إلى اعتناق الواقعة الجرمية التالية :

إن المتهم يعمل في مخبز حيث يعمل والد المجني عليه البالغة من العمر ثمان سنوات ، وأن المتهم يقيم بشقة في الطابق الثاني من مبنى المخبز مع عدد من العمال من الجنسية المصرية ، وبتاريخ الحادثة الكائنة في شهر حزيران من عام ٢٠١٤ أرسلت والدة المجني عليها ابنتها الطفلة إلى سكن العمال لاسترجاع قدر كانت قد أرسلت فيه طعام إليهم ، ولدى طرق المجني عليها لباب الشقة أدن لها المتهم بالدخول ولدى دخولها خرج لها المتهم من حمام الشقة عارياً من الملابس تماماً وقام بضمها وتقبيلها على خدها ثم تركها تغادر بعد أن أعطها القدر ، وكتمت المجني عليها هذه الواقعة لأكثر من شهر ولم تُخبر بها أي شخص إلا أنها ولدى علمها بمغادرة المتهم البلاد أخبرت ذويها ، وبتاريخ ٢٠١٤/٩/٢ تقدم والدها بشكوى لدى الشرطة وتم ضبط المتهم لدى عودته إلى المملكة عن طريق ميناء العقبة وجرت الملاحقة .

وبتطبيق المحكمة للقانون على الواقعة التي قنعت بها قضت بما يلي :

١- عملاً بأحكام المادة (٢٣٤) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تعديل وصف التهمة المسندة للمتهم من جنائية هناك العرض وفقاً للمادة (٢٩٩) عقوبات إلى جنحة المداعبة المنافية للحياء طبقاً للمادة (٣٠٥/أ) عقوبات ، وعملاً بالمادة (١٧٧) من الأصول الجزائية إدانته بهذه الجنحة بالوصف المعدل والحكم عليه عملاً بالمادة (٣٠٥/أ) عقوبات بالحبس سنة واحدة والرسوم محسوبة له مدة التوقيف وتضمينه نفقات المحاكمة .

لم يرتض مساعد رئيس النيابة العامة بهذا الحكم فطعن فيه تمييزاً .

وعن سببي التمييز :

وفي ذلك نجد إن الفقه والقضاء قد استقرا على أن الفارق بين جريمة هناك العرض والفعل المناف للحياء أي مقدار الفحش الناتج عن تصرفات وأفعال الجاني فإذا استطلت إلى مواقع الحياء التي يحرص كل إنسان على سترها وصونها فهي هناك العرض ويعود درجة المساس بعورة المجني عليه إلى محكمة الموضوع التي تحتكم إلى المنطق القانوني والعرف الاجتماعي وظروف وملابسات الواقعة .

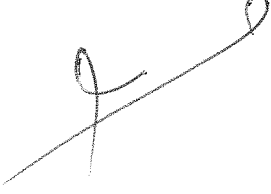
وحيث إن الأفعال التي أقدم عليها المتهم المتمثلة بعناق المجني عليها وحضنها إلى جسمه العاري من الملابس كما هو ثابت من اعتراف المتهم فإن هذه الأفعال خرجت عن درجة اللمس والمداعبة كون بها مساس بالعورات وترقى إلى درجة هناك العرض .

وحيث إن محكمة الجنايات الكبرى قد توصلت إلى خلاف ذلك مما يتعين معه نقض القرار المطعون فيه لورود هذين السببين عليه .

لذلك نقرر نقض القرار المميز وإعادة الأوراق إلى مصدرها لإجراء
المقتضى القانوني .

قراراً صدر بتاريخ ٢٢ شعبان سنة ١٤٣٦ هـ الموافق ٢٠١٥/٦/٩ م

برئاسة القاضي نائب الرئيس



عضو

نائب الرئيس



عضو



عضو



رئيس الديوان



دقق / أش



lawpedia.jo